

التأني على ما كان عليه وهو الراجح وبالعهدهم مثل التسبب وقرائة القرآن وادعى
 انه الحق لان كلام الناس بكرة السيد مطلقا لوروه الوعيد فبعض الحديث
 وهذا الاختلاف جاف فيما اذا فرغ من الخطبة ولم يشترط الضلوع بعد ذلك بل بين
 الخطبين وقرن محمد لا يعرف الكلام بين الخطبين فالعقد بالسكنا كما في التنجيس
 تشبهه اختلاف المشايخ في تعيين الكلام المأثور في بعضها وبين المحدثين
 ائمة قبل الشرع بجمود القراء لانه حال الخطبة فان الكلام فيها يجرى بالانفاس
 بشره في ظاهر الزواجر ولو شئنا او صلوع او قرائة او امر بالمعروف او نهيا
 عن المنكر او سلاما او توشيحيا او تحميلا وروي عن ابي يوسف في جواب
 بعضها ستر قاتا لغيره فلا تأخر الاكثر هذا وان كان في غاية الظهور لان بعض
 المشيخين يركب العلام من الجمل الاغنيان عن ان اختلاف المشايخ في تعيين
 الكلام المأثور عند مطلق ولو في حال الخطبة يجوز ان لا ما جرى في عارضة ما لنا في بعض
 مكة عتق في البلاد وعصبة مستقرت في شاعت بين العباد في بصيرة دينية عظيم
 وبلية كلية جسيمة ابتليها بها المأمونون انا لله وانا اليه راجعون ثم اقبل
 والرفعة في التأبين والده والفتا على الامراء الجاهل المشايخ السحان واصحاب
 التعريفات يتكلمون في السماع بينهم من كثرة القراءات والتقطيعات اظلموا للفتا
 لتغيره ومراتب المعرفة القديمة والتجديد علمان من مائة الف القراءات المتن
 يستفهم هذا المنكر كل السبع ولا يتكلمون ولا يتكلمون ولا يتكلمون
 على جولة باسور باطله وشيا لا تفسد تعلم فسادها بقوله الشرح
 ولا يحتمل الانتكرو التفتقا تبا عا للسلطان والظلمة والجهوى وايضا الدنيا
 الدنيا على العقبة في بعضهم سبق وبعضهم يقول ان الرخصة في زمانا صار
 شعاعا لاهل السنة فانظروا ليما يرجع هل بصيرة الحرام بهذا حالا وان هذا
 في مقابلته المنص واقرا في هذا الميسر حيث قال سلفنا من ناس وخلقته من علي
 ويقدمهم يستدل بمقوله من تأله المثلوق حسنة فهو عند الله حسن وهذا
 باطل لان المراد مثلا بما العلى وقصص اتفاق الحديث من امره حيدوم يحاكم
 شرعي للفتا في الجمل والمعوام فالمراد من المسلمين اكل كل من في الاسلام وان شئهم

فهمان المثلوق بالفتا في الحديث التوعى
 الذي في قوله تعالى فاستجابوا للفرع
 وهو انهم اجابوا للفرع في قوله تعالى
 وحيثما تولوا فتولى هم وما كلفهم
 الله شئ من شئ الا ما اتوا به من بعد
 انما اعطوا العلم على قدر العلم
 وما اعطوا العلم على قدر العلم
 وما اعطوا العلم على قدر العلم
 وما اعطوا العلم على قدر العلم

من سبعة في فوائده سكتات الخطيب بلاحسن ويستوي ولا يتكر محرمي
 بين يديه من اللجان والقرآن وتعلقوا بتثبت الخطب بالافعال اقول في هذا القول
 والمقصود من التجنيس الحاق السكتات بحال الخطبة بانفاق الله وكوسل
 فخطبته الامام من عند نفسه وقول المؤمن بالحق في الجماعة والكهانة في زمان
 ان سكت الخطيب ان بسكت لاجل المؤمن ليتفقا بالقرآن وتماثل الموضوع
 للمؤمن المنصوع والجوى المذموم والزيادة المحظوظ فهداه هذه والوصول
ولا فوقة الا بالذم العظم الحدوث من انت امامهم واقت
 باضعفهم وانخلهم في الا با خلد على اذنا اجره وعقره وفيه واقتد للتمن
 باضعفهم وعقره وفيه اضربا عيدا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان السكت مؤتمنا
 لا ياخذ على اذنا اجره وعقره في ان النبي دم قال انه قولك قائلت بارسل
 الذي اخذ عنه نفسه شيئا قال اذ به فاجلس بين يديه ثم وضع كفة صدري بين
 يدي ثم اتخوذ راسي وضعها فظهر بين كفة ثم قال انه قولك ثم قولك يا طيب
 فان فهم الكبر وان فهم المريض وان فهم الضعيف وان فهم الحاجة
 واذا اصاب احكرو حقه فليصل كيف شاء الرواية اخبره هذا الحديث الشريف
 ابو بلور الترمذي والمساني وابنه صاحب كلهم عمثمان بن ابي العاصم
 عمدة كل من بعد ابو داود والسنن في قوله رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
 انت امامهم في هذا الحديث منها الاحاد فيوجب العمارة والعلم كره الى الله
 ان الادلة في ايجاب العلم والعمل اربعة اقسام الاول انما قطع الشوق
 والدلالة والثاني في الشوق دون الدلالة والثالث في الشوق والدلالة
والرابع في الشوق والدلالة في حكمه فطعية والذي يوجب العلم والعمل
 هو ما كان قطع الشوق والدلالة كما آيات التي كانت قطعية الدلالة لان آيات
 القرآنية كلها قطعية الشوق لكونها متواترة وكثيرتها الدلالة فتكون قطعية وقد
 تكون عينية كالصحيح المشوار فكانت دلائل قطعية وتعادله من اللبائس
 من الاقسام الثلاثة لا يوجب الا الشوق وهو كاف في باب العمارة والضمير ما است
 الذي كثرته كتمت من فروع مفصل واقتلاب لعثمان بن ابي العاصم ومن عند

في حديثه وفي غيره

في حديثه وفي غيره

في حديثه وفي غيره